النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد رقم ٣٩ | تشرين الأول ٢٠١٠ | www.if.org.lb

موازنة نحو النمو

للمرة الأولى منذ سنوات، نجحت وزارة المال في تحدي انجاز مشروع الموازنة ورفعه الى مجلس الوزراء ضمن المهلة المحددة دستورياً، وبدأ مجلس الوزراء بالفعل مناقشة مشروع موازنة ٢٠١١ فيما كان مشروع موازنة ٢٠١٠ لا يزال أمام لجنة المال والموازنة في مجلس النواب.

والواقع أن مشروع موازنة ٢٠١١ ينطلق من عزم الحكومة على المحافظة على المنحى الايجابي من النمو الاقتصادي، ولكن الحكومة تحرص في الوقت نفسه على الاستمرار في عملية احتواء نمو الدين العام، وتقليص نسبته الى اجمالي الناتج المحلي.

لقد تسارعت وتيرة النمو في لبنان، وسجل النمو الحقيقي في لبنان نسبة مقدرة بنحو ٩ في المئة في العام ٢٠٠٩ مقارنة مع نسبة ٥ في المئة لمجمل المنطقة العربية.

ان الهاجس الأساسي لمشروع موازنة ٢٠١٠ كما لمشروع موازنة ٢٠١١، هو توفير المزيد من عوامل النهوض والتطور لتعزيز منحى النمو الاقتصادي هذا، بحيث يصبح نمواً مستداماً وثابتاً ويحقق للاقتصاد اللبناني مناعة تقيه المفاجآت والتقلبات والتحديات التي قد تطرأ.

وما تسعى اليه الحكومة، من خلال الموازنة، هو أن تكون هذه العوامل داخلية، بحيث يتقلص اعتماد نمو الاقتصاد الوطني على العوامل الخارجية، وبالتالي لا يكون مرتبطاً الى حدّ كبير بالتقلبات الاقتصادية والمالية الخارجية، لاسيما الاقليمية منها.

كذلك فان الحكومة تريد أن تنعكس معدلات النمو المرتفعة هذه على كل المناطق، مما يساهم في توفير فرص عمل جديدة في المناطق اللبنانية كافة، بحيث يستفيد جميع اللبنانيين في كل لبنان من منافع النمو الاقتصادي.

ولتحقيق ذلك، وبلوغ معدلات نمو مرتفعة من شأنها أن توفّر فرص عمل جديدة، من خلال زيادة الانتاجية، باشرت الحكومة العمل على خطين: الاول هو تحفيز بيئة الأعمال، والثاني هو وضع أجندة للنمو تهدف الى تطوير القطاعات الانتاجية كافة.

ان الحكومة، من خلال مشروع الموازنة العامة لسنة ٢٠١١، تستكمل الرؤية والتوجه اللذين بنت عليهما مشروع موازنة ٢٠١٠، لجهة تحفيز النمو من خلال مواصلة تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني وتعزيز الامن والاستقرار.

انها، باختصار، موازنة نحو النمو.

ريّا الحسن
وزيرة المالية

عدد المنتسبين الى مجموعتها قارب الـ٤٠٠

Facebook لوزارة المالية: كن صديقي!

Lebanese Ministry of Finance هو اسم المجموعة الخاصة بوزارة المالية اللبنانية التي تم إنشاء صفحتها ضمن مجموع الصفحات التابعة للموقع الالكتروني "فايسبوك" facebook.

المجموعة الى اتساع، وفي الآونة الأخيرة ناهز عدد أعضائها ٤٠٠ منتسب، والرقم في تزايد مستمر. المجموعة "تهتم بنشر الوعي الثقافي وتغطية الأنشطة ومواكبة المستجدات بالإضافة إلى إجراء النقاشات في شتى المسائل والمواضيع، وتبادل الخبرات"، على ما يقول أحد المبادرين الى انشائها.

ولكن، الأهم من ذلك ربما، أن هذه المبادرة تعطي عن وزارة المالية صورة عصرية تعكس جهود التحديث الكبيرة التي بذلت فيها، ووجود عدد متزايد من الشبان والشابات فيها، وروح العائلة والانتماء التي تميزها. كذلك تعبّر هذه المبادرة عن رغبة وزارة المالية والعاملين فيها في التفاعل مع الناس، وفي أن يكون لها... "اصدقاء" كثر.

فريقنا الأحمر... قلوبنا معك

ص١٢

في هذا العدد أيضاً

وحدة التدقيق... اليد اليمنى للنواب في درس الموازنة العامة ٢
سمير نصر: لدينا كل المقوّمات لإعادة لبنان مركزاً مالياً ٤
مرعي لـ"حديث المالية": نسعى الى بناء الثقة بإدارة الجمارك ٦
أيها الموظّفون...قصّروا جملَكم لتتجنبوا الأخطاء ٧

تصدر عن:
المعهد معهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTERE DES FINANCES

فليحان كي يتعاون مع مكتب التدقيق الوطني البريطاني في مجال التدريب، والفكرة هي أنّ الشريك البريطاني يشارك في التدريب بضع سنوات ومن بعدها يتابع الشريك اللبناني المهمّة وحده". وأضاف "المشروع الحالي مع مجلس النواب يمتد على ٤ سنوات ويهدف إلى تمكين المجلس، بعد أن ينتهي دورنا، من الاعتماد على مجموعة مدرّبين ومؤسّسات كي تعاونه عند حاجته

من البرنامج التدريبي

لها، فمثلاً إذا أراد تدريب موظّفيه على الرقابة الماليّة فهناك معهد باسل فليحان الذي أصبح خبيراً وصاحب تجربة في هذا المجال تمكّنه من إتمام المهمّة الموكلة إليه". وأشار ونّس إلى "فكرة على المدى المتوسّط أو البعيد، لتأسيس مركز تدريب برلماني عربي في مجلس النواب اللبناني، بناء على قرار من البرلمان العربي".

مكارثي

بدوره، شرح الخبير في "مكتب التدقيق الوطني" البريطاني فنسنت مكارثي أنّ "المكتب هو مؤسّسة أنشأها البرلمان الإنكليزي للاطلاع على الحسابات الحكوميّة والتدقيق في الصرف الحكومي وتأمين تقارير للبرلمان في شأن فاعليّة الصرف الحكومي وكيفيّة تفعيله أكثر، كأن يتم النظر في مشروع بناء طريق والقول في التقرير إنّه إما كان بالإمكان توفير المال العام في عمليّة البناء، أو كان بالإمكان بناء طريق أفضل بالقيمة ذاتها، أو أنّه كان بالإمكان صرف المال بفاعليّة أكبر على هذا الطريق؛ أي أننا نتعاطى بكل ما يتعلّق في الجانب المالي لسياسة الحكومة ونؤمّن هذه المعلومات للبرلمان".

ولفت مكارثي إلى أنّ هذا المكتب يعمل أيضاً مع "وحدة خاصة في البرلمان عملها تقديم المشورة للجان البرلمانية في المسائل الماليّة، فإذا ما صادفت إحدى هذه اللجان، أثناء نظرها في مسائل ماليّة، أموراً معقّدة، فللنوّاب أن يلجأوا إلى هذه الوحدة".

وأشار مكارثي إلى أنّ مؤسّسة "وستمنستر للديمقراطيّة" تدير عدداً من برامج المحاضرات في دول عدة عن تعزيز الرقابة الماليّة للبرلمانات فيها. وقال "أعتقد أنّ هناك مصلحة للبنان في إنشاء وحدة رقابة مماثلة بهدف تقديم المشورة لأعضاء المجلس النيابي بشأن المسائل الماليّة المعقّدة".

ولفت مكارثي إلى أنّ "عمل الوحدة يمكن أن يتم قبل إقرار الموازنة كما يمكنها تحليلها بعد ذلك، وفق ما يطلب منها، كما أنّ عملها لا يقتصر على الموازنة فحسب إنما يتعداه إلى مراقبة الصرف الحكومي المتّصل بالموازنة أو من خارجها ومدى فاعليّته".

ووفق مكارثي، فإنّه "عبر تحسين الرقابة البرلمانيّة على ماليّة الحكومة نأمل أن نحقّق أمرين، الأوّل أن تزيد الرقابة على المسائل الماليّة وأن يقل تالياً الاهدار؛ والثاني أن تزيد المسؤوليّة أو المحاسبة لجهة الصرف الحكومي، وأن يكون لأعضاء المجلس النيابي رأي في هذا الاطار، الأمر الذي يضيف ديمقراطيّة في مجال التخطيط المالي".

وعن برنامج "تعزيز الرقابة الماليّة"، قال مكارثي إنّ "النيّة هي أن تتم متابعة البرنامج من قبل مؤسّسة "وستمنستر" على أن تتم إدارته بعد بضع سنوات بالكامل من قبل لبنان، فنحن نريد من شركائنا اللبنانيين أن يديروا هذا البرنامج وأن يكيّفوه وفقاً لحاجاتهم اللبنانيّة، ولكن نعتقد أنّ من المفيد أن يستمر برنامج كهذا في المستقبل".

المشاركون

الباحثة في مديريّة الدراسات والمعلومات في المجلس النيابي هالة عواضه، التي شاركت في البرنامج، قالت إنّ انطباعها "إيجابي وسلبي في الوقت عينه"، وأوضحت "الإيجابي هو أنّنا تعلّمنا في هذه الدورة كيفيّة متابعة موازنة الدولة وإعدادها وتدقيقها، أما السلبي فهو ما رأيناه في الدورة وفاجأنا لناحية كميّة الاهدار التي تحصل في الموازنة من جهة عدد كبير من المؤسّسات".

وأكدت عواضه أنّها افادت كثيراً من هذه الدورة، علماً أنّها ليست الأولى لها، كون مؤسّسة "وستمنستر" تتابع منذ أكثر من عام وحدة الموظّفين المساندة للجنة المال والموازنة البرلمانيّة، لناحية كيفيّة إعداد التقارير في هذا المجال لهذه اللجنة.

وعن وحدة التدقيق البرلمانيّة في مجلس النوّاب، أوضحت عواضه "أنّها موجودة ولكن لم يصبح لها بعد شخصيّة معنويّة، إنما العمل عليها بدأ قبل نحو سنة ويتم إعدادها من موظّفي مجلس النوّاب من مختلف الاختصاصات كمحاسبين وباحثين بهدف متابعة لجنة المال والموازنة، وعند الانتهاء من تدريب هذه الوحدة سيتم إعلانها بشكل رسمي".

وتمنّت عواضه أن "يكون هناك برنامج دراسي متتابع على غرار هذا البرنامج كون الإعداد الدائم للموظّف يبقيه متابعاً للمستجدات، فمهما كانت خبراته، كل يومثمة إضافات جديدة على عمل المجلس النيابي، تفرض على الموظّف أن يتابع التطوّرات بشأنها عبر الدورات التدريبيّة".

أما رئيس دائرة شؤون الموظّفين والموارد البشريّة في المجلس النيابي محمّد طقو، فاعتبر أنّ "الدورة كانت ممتازة علماً أنّها كانت تحتمل إعطاءها وقتاً أكبر، فخمسة أيّام هي قليلة نسبياً مع كم المعلومات التي يمكن للشخص أن يستزيد منها في خلالها". وأوضح أنّه "بعد هذه الدورة، أصبح بإمكان الموظّف وضع ملخّص للموازنة نظراً الى أنها مستند ضخم جداً والنوّاب لا يقرأونها كلّها، وفي حال قرأوها فهم لن يستطيعوا قراءتها بشكل صحيح". ورأى أنّ عمل وحدة التدقيق البرلمانيّة "يمكن أن يكون مساعداً جداً لهذه الجهة، وعندما يقرأ النائب الموازنة بشكل صحيح يمكنه عندها أن يسأل عنها وأن يبحث فيها". وأشار إلى أنّه "اكتشف من خلال هذه الدورة أنّه يمكن دفع النوّاب إلى التدقيق في الموازنة من خلال ديوان المحاسبة حتى ومحاسبة الحكومة على هذا الأساس، فأحياناً كثيرة قرار واحد سليم يمكن أن يؤدي إلى توفير المليارات أو على الأقل ٣٠٪ من المصاريف على خزينة الدولة". وشدّد طقو على ضرورة أن يتابع أعضاء الوحدة مزيداً من الدورات.

درجة جيد للمراقبة ناتالي سليمان عن رسالة ماجستير

ناقشت مراقبة الضرائب في مالية لبنان الشمالي الانسة ناتالي سليمان رسالة ماجستير في الجامعة اللبنانية الفرع الثالث، حملت عنوان "نقاط القوة و الضعف للمدقق الداخلي بالنسبة لعمل المدقق الخارجي"

(Quelles sont les forces et les faiblesses de l'auditeur interne par rapport aux missions de l'auditeur externe).

و تألفت اللجنة الفاحصة من الدكتور فكتور مكربل مشرفاً والدكتور كارلوس عريضة (رئيس مالية محافظة عكار) رديفاً والدكتور بلال شحيطة (مدير كلية ادارة الاعمال الفرع الثالث) مشرفاً اكاديمياً.

و قد منحت الانسة سليمان درجة جيد.

المراقبة ناتالي سليمان مع اللجنة الفاحصة

الموظفون المرشحون لها تابعوا في معهد باسل فليحان برنامجاً لتعزيز الرقابة المالية اقامه "وستمنستر"

"وحدة التدقيق"... قريباً في البرلمان: اليد اليمنى للنواب في درس الموازنة العامة

كتب منصور بوداغر

على مدى خمسة أيام، تابع عدد من موظفي مجلس النواب في الأسبوع الأخير من تمو الفائت، في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي برنامجاً لتعزيز الرقابة المالية، اقامه معهد وستمنستر البريطاني للديموقراطية بالتعاون مع معهد باسل فليحان.

البرنامج الذي تولى التدريب فيه خبراء من ديوان المحاسبة ومجلس الشورى في لبنان، والخبير من مكتب التدقيق الوطني البريطاني فنسنت ماكارثي، واختتم بمحاضرة للنائب غسان مخيبر عن مكافحة الفساد، اندرج في اطار عملية اعداد هؤلاء الموظفين ليكونوا بمثابة وحدة تدقيق في المجلس تعدّ التقارير والدراسات لمصلحة لجنة المال والموازنة النيابية، لا سيّما في ما يتعلق بالرقابة على الموازنة العامة.

الموظفون المتدربون

متابعة

معلوف

القاضي في ديوان المحاسبة وأستاذ القانون في جامعة الحكمة والجامعة اللبنانيّة وفي معهد باسل فليحان إيلي معلوف، الذي كان أحد المحاضرين الرئيسيين في الأيام الخمسة، قال لـ"حديث المالية" إنّ "البرنامج، وكما يدل عليه اسمه، كان خطوة أولى في تعزيز رقابة مجلس النواب على الموازنة لناحية كيفيّة تدقيقها وحسابات الدولة عموماً". وأوضح أنّ "الهدف منه هو تدريب كادر بشري في مجلس النوّاب سيؤلّف في المستقبل وحدة ستدعم لجنة المال والموازنة في كيفيّة تدقيق الموازنة". وشرح أنّ "عمل هذه الوحدة سيكون تدقيق الموازنة وتحضير أسئلة وتقارير خطيّة وشفهيّة لإعضاء لجنة المال والموازنة، ولأعضاء مجلس النوّاب عموماً، لتمكينهم من ممارسة الرقابة على الموازنة بتفاصيلها كافة". واذ لفت الى أن "في البرلمان البريطاني وحدة تعاون لجان المال والموازنة، ونحن نحاول نقل تجربتهم إلينا عبر إنشاء وحدة مشابهة"، اشار الى أن ثمة نحو ١٥ موظّفاً حالياً في مجلس النواب اللبناني يجري اعدادهم لهذا الغرض، ويمكن أن يتم اختيار قسم منهم أو أن يضاف إليهم أشخاص آخرون. وذكّر معلوف بأن "الدور الأساسي لمجلس النوّاب ينقسم إلى قسمين أساسيين، هما التشريعي والرقابي، والدور الرقابي يقوم به أعضاء مجلس النوّاب، ولكن القدرة التقنيّة، ولاسيّما في مجال الموازنة، بحاجة إلى متخصّصين، والهدف من هذا البرنامج هو تعزيز قدرة النوّاب على القيام بهذه الرقابة". واضاف "النائب ربما لا يستطيع ولوج الموازنة تقنياً، ولذا سيكون الموظّف إلى جانبه لمساعدته فيها".

واشار الى أنّ "الدور الذي يمكن أن يمارسه موظفو الوحدة أساسي جداً كمساعدين للنوّاب، يدرسون الموازنة ويفنّدونها ويحلّلونها ويقدمون تقارير واضحة عنها الى النوّاب، سواء أكانت مفصّلة أو مختصرة، لفهمها بشكل سريع، وطرح أسئلة".

وقال معلوف إن "في امكان أعضاء لجنة المال والموازنة أن يستندوا أو لا يستندوا إلى تقارير الوحدة، كما يمكنهم أن يتناقشوا فيها مع أعضائها استناداً إلى دورهم الاستشاري والتحليلي، إذ إنّ التقارير غير ملزمة طبعاً، إنما يمكن للجنة المال والموازنة تكليفهم بموضوع ما أو بتدقيق معيّن، ولرئيس لجنة المال والموازنة أن يستعمل نتائج التقرير وخلاصاته كما يراه مناسباً". وأشار معلوف في هذا الإطار، إلى أنّ "تقارير الوحدة والأسئلة ليست معدّة للنشر إنما ما يمكن أن يُنشر منها هو ما استعملته لجنة الموازنة من تقاريرها".

ولفت معلوف الى أنّ "هذا البرنامج هو الأوّل من نوعه يتطرّق إلى مواضيع الرقابة والتدقيق الحسابي والمالي، وهو حجر أساس وبداية كونه لا يمكن أن يؤسّس بحد ذاته انتقالاً جذرياً إلى رقابة أساسيّة وفاعلة على كل المستويات، بل يجب متابعته ببرامج أخرى". وأشار الى أن "هذا البرنامج يشرك الأجهزة المختصّة، أي ديوان المحاسبة وموظّفي مجلس النواب، ويمكن في المستقبل إشراك مديريّة المحاسبة العامة في وزارة المال كشريك أساسي". وشدد معلوف على أن "ديوان المحاسبة أنشئ أساساً لمساعدة المجلس على الرقابة على الموازنة، ونحن من خلال هذه الدورة التدريبية نحاول تنشيط هذه العلاقة وتفعيلها".

وبالنسبة الى دور مجلس شورى الدولة، قال معلوف "في التدقيق والرقابة، لا دور مباشراً له، غير إن مشاركة قاض منه في البرنامج تعود الى كون مجلس شورى الدولة جزءاً من القضاء الإداري وعلى معرفة ودراية بالقوانين الماليّة، فاستفدنا من خبراته على هذا الصعيد، وتحديداً لجهة إبداء الرأي حول مشاريع أنظمة يمكن أن تصدر في مجال تعزيز الرقابة أو غيرها".

ونّس

من جهته، أوضح مدير برنامج لبنان في مؤسّسة "وستمنستر للديمقراطيّة" (Westminster Foundation for Democracy) هوفيك ونّس أنّ هذه المؤسّسة البريطانيّة "تأسّست قبل نحو ٢٠ عاماً ومهمّتها الأساسيّة المساعدة في مجالات مختلفة تتعلّق بالديمقراطيّة، وهي تعمل في لبنان منذ نحو خمس سنوات، ومشروعها الأساسي عندنا هو مع مجلس النوّاب حيث وُقّعت معه اتفاقات قبل نحو عام بشأن تنمية قدرات الموظّفين فيه وتطويرها، كما وحول تبادل الخبرات بين النوّاب اللبنانيين والبريطانيين". وأضاف "في المؤسّسة نوع من كونسورتيوم يضم أكثر من طرف، يقدّم كل منها خبراته في مجاله، كمجلس النوّاب البريطاني، وجامعة أسكس، ورويترز فونديشين التي تدرّب الصحافيين المعتمدين في البرلمان البريطاني، ومكتب التدقيق الوطني البريطاني الذي شارك في برنامج تعزيز الرقابة الماليّة".

ولفت ونّس إلى أنّ مؤسّسة "وستمنستر" تؤمّن لكل عضو في "الكونسورتيوم" شريكاً لبنانياً ليعمل معه في مجال تخصّصه، وأضاف "لذا اخترنا معهد باسل

واحد للأسواق الماليّة لا أن يكون ثمة خمسة أو ستة أطراف تنسّق في شأنه. وهذا الراعي يقوم بكل الأعمال التنسيقيّة الضروريّة والتشريعيّة من أجل إطلاق هذا العمل من دون عوائق، وتكون لديه السلطة ليس فقط

الماضي أصبح اليوم تقريباً في آخر درجات النمو وهذا أمر غير مقبول، فقد كان لبنان مركزاً مالياً ويجب أن يعود كذلك".

وأضاف "الخطوة الأولى هي إنشاء هيئة الأسواق

ويمكنهم بعودتهم أو بعودة قسم منهم أن يطلقوا السوق الماليّة وأن يعطوها زخماً واندفاعاً وقوّة وقدرة على الأداء".

وتابع "عندنا كل المقوّمات لإعادة لبنان مركزاً مالياً، فنحن نملك القدرة البشريّة، والموقع الجغرافي، والقوانين الداعمة، والسريّة المصرفيّة، بالاضافة طبعاً الى شبكة العلاقات القائمة مع كل المراكز الماليّة والقدرة المصرفيّة القديمة والتشريعات المقبولة على الصعيد المالي والضريبي، بالإضافة إلى البنية التحتيّة المتوافرة. ولكن طبعاً يجب تطوير أجزاء من هذه البنية التحتيّة حتى تستطيع أن تؤمّن التواصل المستمر، ويجب أيضاً أن يكون ثمة تنسيق لهذه الجهود حتى نبدأ رويداً رويداً بجذب المصارف الاستثماريّة كي تعمل من لبنان وليس بالضرورة أن تعمل للبنان، إلا أنّها تعيد لبلدنا دوره كمركز مالي".

وقال "كل الظروف مؤاتية اذاً، بشرط تأمين الأطر التشريعيّة والقانونيّة والبنية التحتيّة والحوافز الماليّة والتعديلات الضريبيّة ومنها مثلاً تلك التي تشجّع تسجيل صناديق في لبنان وهذا الأمر يتطلّب بعض الإعفاءات الضريبيّة ومن الرسوم فقط، لنكون على مستوى بعض المراكز الماليّة التي منحت هذه الإعفاءات واستفادت في المقابل كثيراً من وجود أدوات ماليّة، والتي يمكن أن تسهّل وأن تساهم في تطوير الاقتصاد وتحديداً المركز المالي اللبناني المنوي إنشاؤه".

م. ب. د

جانب من الحضور

للتشريع ولكن للمراقبة أيضاً حتى لا تحصل في الأسواق مضاربات مسيئة أو إنزلاقات، بما يخدم الاقتصاد وتطوير المؤسّسات ضمن ضوابط معيّنة تمنع الوقوع في أزمات".

وعن موقع لبنان على صعيد الأسواق الماليّة، قال نصر: "لبنان الذي كان في الطليعة في خمسينات القرن

الماليّة، والخطوة الثانية هي العمل على الكفايات اللبنانيّة الموجودة في الخارج في مختلف الأسواق الماليّة العالميّة، اذ ثمة عشرات الألوف من الخبراء والمحلّلين والتقنيين الاقتصاديين اللبنانيين الموجودين في أوروبا وأميركا وآسيا والدول العربيّة، وهؤلاء يديرون حالياً مؤسّسات كبرى وشركات ماليّة أويحتلون مراكز عالية فيها،

الصفقات العامة: ورشة بناء القدرات مستمرة

يستمر العمل على كل المستويات لتحسين ادارة الصفقات العامة في القطاع العام اللبناني، ويتركز الجهد في الوقت الراهن على بناء قدرات موظفي الإدارات العامة والبلديات في هذا المجال.

وفي هذا السياق، تم أخيراً اطلاق تنفيذ مشروع "بناء القدرات في الصفقات العامة" الممول من الحكومة الإيطالية عبر سفارتها في لبنان بموجب مذكرة تفاهم تتضمن هبة بقيمة ٤٥٢ ألف يورو لهذا الغرض.

وترأست وزيرة المال ريّا الحسن في مكتبها، بحضور السفير الايطالي غبريال كيكيا، اجتماعاً للجنة متابعة سير الأعمال في المشروع، تم خلاله عرض مكوناته ومراحل تنفيذه.

ويشمل المشروع اجراء مسح للحاجات التدريبية في مجال الصفقات العامة، وتنفيذ برامج تدريب متخصص عن هذا الموضوع، اضافة الى تنفيذ خطة تواصل واعلام. وسيتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون والتنسيق مع الادارات المختصة ولا سيّما وزارة الدولة للتنمية الادارية وديوان المحاسبة.

وكان ١١٢ موظفاً في القطاع العام يتولون في اداراتهم مهام أساسية أو ثانوية تتعلق بالصفقات العامة، شاركوا في البرنامج التدريبي حول الصفقات العامة ، الذي استضافه معهد باسل فليحان من ١٨ أيار الى ٥ تموز.

البرنامج ركّز على توضيح المعلومات وتوحيد أساليب العمل والاطلاع على كافة المستجدات المحلية والدولية، وتم خلاله تعريف المشاركين بالإطار القانوني والمؤسسي والرقابي المتبع في لبنان، وشرح دفاتر الشروط النموذجية والتطرّق إلى الممارسات الفضلى على المستوى الدولي.

ولاحظ المشاركون أن دفاتر الشروط النموذجية التي تمّت الاستعانة بها خلال التدريب "واضحة و يمكن تطبيقها على كافة إدارات الدولة"، لكنهم اقترحوا وضع ملحق يتضمن الخيارات في تعبئة الفراغات واستعراض مسائل عملية وحلّها وسند الحل، ووضع معايير أو بنود تحدد آلية أو إمكانية لجوء الإدارة إلى الاستعانة بالجهات المانحة، واستكمال دفاتر الشروط بموقع مركزي يجمع كافة المعلومات حول المشاريع المالية والاقتصادية. كذلك رأوا ضرورة استكمالها بدفاتر شروط متخصصة لمواضيع محددة.

السفير كيكيا والوزيرة الحسن خلال اطلاق المشروع

"الخطوة الأولى إنشاء هيئة الأسواق ثم استقطاب الكفايات اللبنانيّة الموجودة في الخارج"

سمير نصر: لدينا كل المقوّمات لإعادة لبنان مركزاً ماليا

الوزيرة الحسن تلقي كلمتها وبدا الرئيس الحريري وسلامة

كانت ورشة العمل التي أقيمت على مدى يومين في السرايا الحكومية في ١٦ و١٧ حزيران الفائت، برعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، عن "تطوير أسواق الأوراق المالية في لبنان"، مناسبة لعرض نتائج الدراسة التقويمية عن "سوق الأوراق المالية اللبنانية وكيفية تطويرها" التي أجرتها وزارة المال اللبنانية بالتعاون مع وزارة المال الفرنسية، وأعدّتها مؤسسة ARCHE الفرنسية، في الفترة الممتدة من كانون الثاني لغاية حزيران ٢٠١٠، ومناقشة ما خلصت اليه هذه الدراسة، والتداول في كيفية تطوير الأسواق المالية اللبنانية وتعزيز انخراط المؤسسات المالية اللبنانية في المنظومة الدولية.

وزيرة المال ريا الحسن شددت في اختتام الورشة على ان "الدراسة التي شكلت اساساً للانطلاق، لكن مصيرها سيكون الأدراج اذا لم يتم وضع خطة عمل ملموسة". ورأت الوزيرة الحسن أن "النقاشات المثرية التي شهدتها الورشة ستساعد في تحديد الخطوات المقبلة، وستضيء طريق التقدم في تطوير الأسواق المالية اللبنانية"، وقالت "أعتقد نحن متفقون جميعاً على ضرورة تطوير هذه الاسواق، ومقتنعون بأن ذلك يصب في مصلحة لبنان،اذ يساهم في تكبير حجم الاقتصاد اللبناني، وجعله أكثر تنوعاً، ويشكل أداة مهمة في تحفيز الحركة الاقتصادية التي تنتج نمواً، اذ يساعد القطاعين العام والخاص على تنفيذ المشاريع اللازمة، ويفتح باب التمويل –حيث لا تستطيع المصارف– للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع العام واصحاب المبادرات الفردية". وأكدت أن "ثمة ارادة سياسية قوية للمضي في تطوير هذا القطاع بما يجعل الاقتصاد اللبناني أكثر مناعة ويوفر له فرصة الانطلاق بقوة".

ولخصت الحسن المسارات التي خلصت الورشة الى امكان ترجمتها الى خطوات عملية، وهي الآتية:

- اقرار مشروع قانون الأسواق المالية لكي يوفّر الاطار القانوني العام الذي يتيح لنا المضي قدماً في هذه الاصلاحات ومنها تحويل بورصة بيروت شركة مساهمة وادارج أسهمها حتى في البورصة. تشجيع الاستثمارات الطويلة الأمد كصناديق الاستثمار. وفي هذا الاطار تعتزم وزارة المال أن تدرس مع الجهات المعنية توفير كل المحفزات الضريبية الممكنة لتشجيع هذا التوجه.
- العمل مع القطاع المصرفي وبنوك الاستثمار لتشجيع المؤسسات والشركات الخاصة على ادراج أسهمها في البورصة، وفتح رساميلها، بما يمكنها من التطور والتوسع والبحث عن آفاق جديدة، وفتح المجال امام هذه المؤسسات للاتجاه الى الاسواق من خلال طرح أسهمها وليس فقط من خلال القروض التمويلية. وفي هذا السياق، أدرجت وزارة المال في مشروع موازنة ٢٠١٠ اجراءات تتيح تشجيع الشركات على التحول من شركات أشخاص الى شركات مساهمة، من خلال حوافز ضريبية اضافية تشجعها على ادراج أسهمها في البورصة.
- العمل على تطوير مؤسسات القطاع العام من خلال طرح أسهمها في البورصة في اكتتابات عامة يستفيد منها المواطنون، كل المواطنين.

نصر

الخبير المالي والاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة ECE Capitale الماليّة الدكتور سمير نصر، أحد أبرز العاملين على مشروع تطوير الأسواق المالية، قال لـ"حديث الماليّة": "عملنا في الورشة على موضوع تطوير الأسواق الماليّة بفروعها المتعدّدة، إن من الناحية القانونيّة أو التقنيّة أو الماليّة أو الاقتصاديّة، أو لجهة العرض والطلب ومختلف الشروط والظروف الضروريّة لإعادة إطلاق الأسواق الماليّة بشكل كامل وتحديثها كي تؤدي السوق المالية دورها في تمويل الاقتصاد اللبناني وتلبية حاجاته التمويليّة، بالاضافة طبعاً الى السماح للشركات الخاصة بأن تفتح رساميلها، ولكافة العاملين بإصدار السندات والاوراق الماليّة وصناديق الاستثمار كافة، وكل الأدوات التي تتعلق مباشرة بزيادة إمكانات التمويل في الاقتصاد اللبناني بالتوازي مع التمويل المصرفي القائم والذي يجب تدعيمه بالأدوات الماليّة الأخرى المكمّلة التي تعطي دفعاً للاقتصاد اللبناني ولكافة نشاطاته".

وعن المرتكزات التي سيتم على أساسها التطوير والتي وردت بشكل أو بآخر في توصيات الورشة، قال نصر "بحث اللقاء في الشروط الضروريّة للوصول إلى تطوير السوق المالي، ومنها استكمال العمل على قانون الأسواق الماليّة وهو ضروري جداً لإعادة تنظيم الأسواق الماليّة وترتيبها وتحديثها، ومنها البورصة، وأن تكون ثمة لجنة مراقبة تتقدّم بالاقتراحات وتطوّر الأجهزة وتراقب الأداء وتعمل على إصدار التعاميم لضبط المخالفات والانزلاقات والمضاربات ويمكنها أن تضع إطاراً وتشريعاً للعمل".

وتابع "الاضافة إلى ذلك، ثمة مقوّمات أساسية كتحديث المكننة في السوق المالي من أجل فاعليّة أكبر تتيح لأكبر عدد ممكن من الأشخاص ولوج الأسواق المالية، وأن تكون الأمور فيها مضبوطة وتتم بالسرعة والدقّة والأمان المطلوبين".

وهل سيتم ذلك ضمن احترام قانون السريّة المصرفيّة؟ أجاب "كل شيء من المفترض أن يتم ضمن أفضل طرق حماية المعلومات وسرعة الأداء في الأسواق الماليّة".

وأوضح أن "هيئة الأسواق الماليّة ستكون الراعية وتضم كل الجهات والمؤسّسات المعنيّة مباشرة أو غير مباشرة بتطوير الأسواق المالية وستتعامل مع المصرف المركزي والبنوك التجارية والشركات المالية ووزراة المالية وربما أيضاً وزارة الاقتصاد، وذلك بهدف أن يكون ثمة راع

الكترونياً على مسار يقضي بالكشف الإلزامي على البضاعة المصرّح عنها بموجبها، ويسمّى المسار الأحمر، فيما ينتقي النظام نفسه عشوائياً بيانات أخرى ويخضعها للمسار الأحمر المذكور، بحيث تسلك بقية البيانات المسار الأخضر الذي يسمح بأن تدفع الرسوم والضرائب من دون الحاجة إلى الكشف على البضاعة.

ماذا عن القيود التي يضعها عدد من الإدارات الرسمية على بعض أصناف البضائع؟

تسمح المادة ٥٧ من قانون الجمارك بتسليم البضائع قبل صدور نتائج التحاليل أو قبل تأشير المعاملات الجمركية وإصدار شهادات المطابقة للمواصفات القياسية اللبنانية، وذلك في حال عدم وجود ممثل للوزارة المعنية، ولكن لقاء تعهد من صاحبها بعدم التصرف بها قبل صدور نتائج الفحص والتحليل وقبل رفع القيد عنها من قبل الإدارة المختصة. وتطبيق أحكام هذه المادة ساعد على امتصاص نقمة العديد من التجار على التقييدات الكثيرة التي تؤخر إنجاز عملية تخليص البضاعة، كذلك ساعد على تخفيف الازدحام الشديد في المراكز الحدودية البرية خاصة مركز جمارك المصنع حيث كانت البضائع تنتظر أياماً قبل رفع القيد عنها. ولكن تستثنى من أحكام المادة المذكورة المواد الغذائية الواجب تحليلها وفحصها إذ أن الأمر يتعلق بالصحة العامة.

هل هذا يعني أن نظرية إدارة المخاطر تسمح بأن يسلك عدد من البضائع المسار الأخضر من دون الخضوع لأي رقابة أو تدقيق؟

طبعاً لا، لأن هذه النظرية ترتكز على مبدأ تدقيق تلك التصاريح بعد أن يكون التاجر قد تسلم البضاعة بالسهولة وبالسرعة المطلوبتين وفي حال تبيّن وجود إخلال ما أو احتمال مخالفة، يتم نقل نتائج هذا التدقيق إلى دائرة البحث عن التهريب التي نيطت بها مهمة الانتقال إلى مستودعات التجار والمستوردين وإلى مكاتبهم، لمعاينة بضائعهم ولتدقيق قيودهم والاطلاع على محاسباتهم، وهذا ما يعرف بالرقابة اللاحقة في نظرية إدارة المخاطر.

نصيحة الدكتور محمود حلاوي للمشاركين في دورتين للغة العربية:

أيها الموظّفون...قصّروا جمَلَكم لتتجنبوا الأخطاء

حلاوي: أتمنى أن يطلق معهد باسل فليحان مبادرة لتنقيح القوانين والقرارات الإداريّة الماليّة من الأخطاء اللغوية

٤٤ موظفاً شاركوا بين شباط وتموز ٢٠١٠ في دورتين للغة العربية نظمهما معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وتولى اعطاء الدروس فيهما أستاذ اللغة العربيّة وآدابها في الجامعة اللبنانيّة (كليّة الآداب) الدكتور محمود حلاوي.

وأوضح حلاوي لـ"حديث المالية" أن المحاضرات في الدورتين "تناولت تقنيات الكتابة والتعبير بهدف تمكين الموظّفين من الكتابة الصحيحة والتعبير عن أفكارهم سواء لجهة كتابة التقارير أو المذكّرات أو التعليقات وما إلى ذلك".

وأضاف حلاوي "ثمة دائماً تقارير على الموظّفين صوغها، وهم ليسوا على درجة عالية من المعرفة الأدبيّة الصحيحة، فكان لا بد من تعريفهم على التقنيّات الخاصة في الكتابة كالنحو والبلاغة".

وتابع "ثمة صياغات قانونيّة وأخرى إداريّة وتقريريّة، شرحنا كيفيّة تناول الفقرات فيها وتداول الأفكار والرابط بين الأفكار، ولذلك تميّزت كل من الدورتين بتقنيات خاصة تهم الموظّفين بحسب عملهم، فمثلاً موظّفو الماليّة كان يهمّهم أكثر تعلّم كتابة الأرقام بشكل صحيح".

وقال "في الدورتين اللتين نظمتا في معهد باسل فليحان، كنت أسأل الموظّفين عن احتياجاتهم، وكنت أعمل معهم على حلّ مشكلاتهم اليوميّة، فهذا كان يأتي بقرار إداري وآخر بإحالة وآخر بالتقرير الشهري عن نشاطه، فكنا ندرس هذه الحالات ونحلّلها معاً ونصحّح الأخطاء التي يقعون فيها عادة فيتجنّبونها في صياغاتهم المقبلة".

ورأى حلاوي أنّ "التجربة كانت جيّدة جداً ومشجّعة ومعظم المشاركين طلبوا المشاركة في دورات أخرى لاحقة للتعمّق في ما درسوه".

وعن تقويمه لمستوى اللغة العربيّة في الإدارات العامة، قال حلاوي "بصراحة، المستوى ضعيف عموماً، لاسيّما أنّ بعض الموظّفين أصبحوا كباراً في السن وليست لديهم ثقافة قانونيّة أو أدبيّة كافية، ومعلوماتهم عامة جداً ويتناقلون أخطاء موروثة عن الموظّفين الذين سبقوهم".

وشدد على أن "النص بحاجة إلى جانب إداري وآخر قانوني وحتى ثقافي في كتابته، ولا يكفي أن نتناول اللغة من الجانب النظري إنما أيضاً من الناحية التطبيقيّة العمليّة لمعالجة المشاكل التي تعترض الموظّفين كل في مجاله".

وإلى أي درجة مطلوب من الموظّفين أن يكونوا ملمّين باللغة؟ أجاب حلاوي "نحن نزوّد الموظّف ما يلزم فقط كي يكتب بلغة صحيحة، إذ إنّه في حال عبّر بطريقة خطأ عن أفكاره قد يلحق بذلك ضرراً بقراره لاسيّما في النص القانوني والإداري. لذلك من المهم أن يتقن الموظفون الكتابة الصحيحة وكنت دائماً أردّد على مسامعهم أنّ تجنّب الأخطاء يكون باعتماد جمل قصيرة وواضحة المعنى ومركّزة الأفكار. فكلّما طالت الجملة لا نعود نعرف أوّلها من آخرها وتضيع الروابط بين الأفعال".

وشدد حلاوي على أهمية "إعادة التأهيل الدائمة للموظّفين في اللغة العربيّة كونهم يكتبون بها ويعبّرون عن أفكارهم من خلالها ويتعاملون مع المواطنين بواسطتها".

وعن امكان العمل في المستقبل على تصحيح الأخطاء الموجودة في القوانين، قال حلاوي "هذا الموضوع بحاجة إلى فريق عمل متكامل لتنقيح القوانين من الأخطاء اللغويّة، ونتمنى أن يأخذ معهد باسل فليحان المبادرة للمباشرة على الأقل بتنقيح القوانين الماليّة عبر تأليف لجنة خبراء لغة لمراجعة القوانين والقرارات الإداريّة الماليّة".

م. ب. د

الأخطاء الشائعة

قال حلاوي إن أبرز الأخطاء الشائعة هي الخلط بين المجرورات أو نسبة فاعلين لفعل واحد، وغيرها من أخطاء القواعد، فضلاً عن الأخطاء الشائعة المتداولة افي وسائل الإعلام وسببها الاستعمالات الخطأ للكلمة والقراءة السيّئة.

أكد أن "الدفع الكترونياً سيصبح ممكنا في القريب العاجل"

مرعي لـ"حديث المالية": نسعى الى بناء الثقة بإدارة الجمارك

شفيق مرعي

من اجراءات الجمارك في المطار

كتبت مايا ملحم

أكثر من نصف عام مضى و"الإنابة" لا تزال حاضرة في مديرية الجمارك العامة، غير ان مدير الجمارك العام بالإنابة شفيق مرعي يكسر قاعدة تصريف الأعمال ويتخذ قرارات جديّة وجديدة تصبّ في مصلحة المواطنين والسيّاح.

وفيما كان لاعلان ادارة الجمارك عن ضبطيات مخدّرات ومواد كحولية المقلّدة ومنتجات غذائية فاسدة، وقع ايجابي على المواطنين، أكد مرعي لـ"حديث المالية" أن العمل ينصبّ على "بناء الثقة بإدارة الجمارك"، وشرح عدداً من الاجراءات الهادفة الى تسهيل التخليص الجمركي، وفي الوقت نفسه الى تفعيل الرقابة الذكية.

وهنا نص المقابلة:

هل تتعمّد إدارة الجمارك اليوم التواصل مع المواطنين عبر وسائل الإعلام؟

إنّ التواصل مع الإعلام يخدم شفافية العمل في الإدارة العامة، ونحن نتواصل مع الموطنين بكل الطرق المكنة حرصاً منا على خدمتهم واطلاعهم على كل الضبطيات التي حُققت في مجال حفظ الصحة والسلامة العامة، وذلك بهدف بناء الثقة بإدارة الجمارك وبعملها الذي لا يقتصر على استيفاء الرسوم والضرائب بل يتعداه إلى حفظ صحة المواطنين وسلامتهم والحفاظ على الآداب العامة والبيئة ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها... فالتواصل مع الإعلام ضرورة لا بل واجب على كل إدارة عامة حريصة على تقديم الخدمة الأفضل.

ما موقفك من بعض الانتقادات والتهجمات التي تتعرض لها إدارة الجمارك في الإعلام؟

كثيراً ما تنشر مقالات في الصحف أو تبث تقارير تلفزيونية تسيء إلى سمعة هذه الإدارة، لكننا لا نهمل أيّاً من هذه المعلومات بل نحرص على توضيحها للمواطنين، وهذا ما حدث أخيراً مع بعض التقارير الاعلامية التي تضمنت معلومات غير دقيقة عن استيفاء رسوم جمركية عن غير وجه حق، فتمّ توضيح الأمر بإرسال بيان أذيع عبر المحطّة التي بثت هذا التقرير.

هل اتخذتم إجراءات محدّدة في موسم الاصطياف بالنسبة إلى السيّاح والوافدين إلى لبنان؟

طبعاً، تعليماتنا واضحة في هذا المجال، إذ إننا نوصي دائماً جميع المعاملين في دوائر المسافرين أن يحرصوا على تقديم الخدمة الأفضل للسيّاح وتسهيل إتمام معاملاتهم الجمركية، وبالسرعة المكنة. وهذه السنة أصدرت إدارة الجمارك بيانات عدة نُشرت في الصحف لإعلام الوافدين إلى لبنان عن حقوقهم وواجباتهم تجاه هذه الإدارة.

كيف تطوّر عمل الجمارك في السنوات الأخيرة؟

بات اعتماد الأنظمة المعلوماتية الحديثة والمعاملات الالكترونية من المسلمات في كلّ إدارة تسعى إلى التطوّر ومجاراة التقدم العالمي، لذلك فإن إدارة الجمارك غيّرت أساليب العمل الجمركي واعتمدت أنظمة معلوماتية حديثة ("نجم"، "منار"، "نار"، "نور"، "باحث" و"راصد") مكّنت المخلّص من التصريح عن البضاعة عن بعد، سواء في البيان الإجمالي بكامل حمولة وسيلة النقل أي المانيفست أو في البيان التفصيلي بالبضاعة. كما أن الدفع الكترونياً سيصبح ممكنا في القريب العاجل. وكلّ ذلك من شأنه تسريع إنجاز المعاملة والحدّ من العلاقة التي كانت قائمة بين المكلّف والموظف.

هل ثمة معايير محددة لانتقاء البضاعة بقصد معاينتها والكشف عليها؟

تطبق إدارة الجمارك نظرية إدارة المخاطر من خلال اعتماد معايير معينة ومتغيرة يصار في ضوئها إلى انتقاء بيانات محدّدة تتسم ببعض الخطورة، ووضعها

أقل تؤدي الى تسريع عملية الاسترداد، اذ ستقتصر على خطوتين: خلال عملية التسجيل، سيكون السائح قد اختار وسيلة الاسترداد والدفع التي يفضلها، وخياره هذا سيظهر في البيانات المخزنة عنه خلال عملية الاسترداد، مما يوفر عليه ملء الأوراق المتعلقة بهذه البيانات في كل مرة، نظراً الى أنها مطلوبة في عملية الاسترداد غير الرقمية. وبالتالي، اذا تم اختيار الاسترداد بواسطة بطاقة ائتمانية، سيتم استرداد الضريبة تلقائياً بعد التحقق. وهذا الأمر يوفر على السائح الوقت الذي يمضيه في صفوف انتظار الاسترداد النقدي.

تجار التجزئة، بدورهم، يستفيدون من النظام الرقمي، اذ سيسهل لهم عملية اصدار معاملات الاسترداد نظراً الى أن لا مستندات ورقية مطلوبة. كذلك، فان تعريف السائح واثبات أنه مؤهّل، سيتمان الكترونياً، مما يحد من احتمالات الخطأ، فضلاً عن أنه يغني عن الحاجة الى تخزين شيكات الاسترداد أو طلبها أو الاحتفاظ بسجلات عنها.

كيف تمكنتم من إطلاق النظام الرقمي للتسوق من دون دفع الضريبة في ظل القيود الموجودة حالياً؟

نظراً الى القيود القانونية الموجودة في الوقت الراهن، أطلقنا مرحلة أولى من النظام الرقمي للتسوق من دون دفع الضريبة، أبقينا فيها على المستندات الورقية، والوضع سيبقى على هذا النحو خلال الفترة الانتقالية، وبالتالي سيكون ثمة شيك رقمي وآخر ورقي لكل طلب استرداد. وعندما تتم الموافقة على التعديلات القانونية اللازمة، سيكون في امكاننا اطلاق النظام الرقمي كاملاً.

كيف ستصبح عملية الاسترداد بعد اقرار هذه التعديلات؟

عندما تقر الحكومة التعديلات، ستبقى عملية تسجيل السائح واصدار شيكات الاسترداد هي نفسها، مع بعض التحسينات الايجابية لعملية الاسترداد. فلن يكون مطلوباً من السائح أن يحتفظ بعد التفتيش الجمركي، بايصالات المتاجر التي تسوق منها، اذ سيعود اليه الاحتفاظ بها أو الاستغناء عنها.

اجراءات سهلة للاسترداد

في مطار رفيق الحريري الدولي، سيبدأ العمل بكشك المصادقة الذي أقيم، والذي يمكن من خلاله للسائح أن يعرف ما اذا كانت معاملاته فرزت الى الخط الأخضر أو الى الخط الأحمر. هذا الكشك موجود حالياً أمام مكتب الجمارك لكي يكون في امكان السائح أن يراه بسهولة قبل أن يصل الى الجمارك. وهذا الكشك سيتيح للسائح أن يرى معاملات الاسترداد الخاصة به على الشاشة، بمجرد أن يمرر وثيقة التعريف (جواز السفر أو البطاقة الائتمانية). وعندها، يختار السائح معاملات المشتريات التي يود استرداد الضريبة عنها، ويطلب التحقق من هذه المعاملات، فتظهر اشارة حمراء أو خضراء على الشاشة لكل معاملة. وتختم المعاملات "الخضراء" تلقائيا وتصبح جاهزة للاسترداد، أما المعاملات "الحمراء" فتحتاج الى أن يتحقق منها عناصر الجمارك، فيتجه السائح عندها لاتمام المصادقة لدى الجمارك.

اذا لم يكن السائح راغباً في أن يتسجل، هل سيبقى في امكانه استخدام النظام؟

طبعاً، ففي امكان السائح أن يختار الطريقة التقليدية للاسترداد المعتمدة اليوم، والتي ستبقى موجودة لاحقاً أيضاً كخيار.

هل يمكنك أن تشرح لنا أكثر مفهوم الخطين الأخضر والأحمر، وكيف ستستفيد منه السلطات الجمركية؟

النظام يتيح فرز المعاملات الى خطين، أخضر وأحمر. المعاملات التي تدرج ضمن الخط الأخضر تكون الموافقة فيها تلقائية، مما يقلل من عدد المعاملات التي تحتاج الى تحقق وتفتيش. أما المعاملات التي تفرز الى الخط الأحمر، فتتطلب تفتيشاً وتحققاً من الجمارك قبل الموافقة عليها. وبما أن البيانات المركزية تتيح لمسؤولي الجمارك تحليل المعاملات المصادق عليها، ومراجعة توجهات المسافر المتكرر، وتوجهات الشراء، وغيرها، سيؤدي ذلك ايضاً الى الحد من مخاطر الغش أو التهرب الضريبي.

دورات جمركية اقليمية في معهد باسل فليحان

تواصل النشاط الاقليمي الجمركي في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وأقيمت في الأشهر الأخيرة دورات تدريبية عدة، بمشاركة ممثلين عن الدول العربية.

فبمشاركة مراقبين وضباط من ادارات الجمارك في لبنان ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وسوريا وقطر، اقيمت في أيلول دورة عن مكافحة تهريب المخدرات.

وتولى محاضرون من إدارة الجمارك اللبنانية وعمداء متقاعدون في قوى الأمن الداخلي تعريف المشاركين على الإطار القانوني للاتجار غير المشروع بالمخدرات، وابرز الاتفاقات الدولية المرتبطة به، وتحديد أنواع السلائف والمخدرات و كيفية إنتاجها توضيبها وطرق التصنيع والتهريب المستخدمة عالميا. كذلك اطلع المشاركون على سبل التعاون الدولي، وعلى طرق استقصاء المعلومات وتحليل الجرائم المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتقنيات التحقيق الحديثة لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

وفي تشرين الأول، استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي دورة تدريبية على أصول التعامل الجمركي مع الديبلوماسيين، بمشاركة ١٨ موظفاً جمركياً من لبنان والأردن وقطر والامارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

وهدفت هذه الدورة التدريبية إلى تحديد أسس التعامل مع الهيئات الدبلوماسية وأعضائها خلال تسيير المعاملات الجمركية، وشرح الإعفاءات والامتيازات التي تتمتع بها الهيئات الدبلوماسية وأعضاؤها.

دورتان تدريبيتان جمركيتان في شتورا وطرابلس

مكافحة التهريب والإجراءات الجمركية ذات الصلة كانت محور الدورة التدريبية التي تابعها عنصار الضابطة الجمركية – إقليم شتورا في حزيران الفائت، وهدفت الى تعريف المشاركين بالأصول والإجراءات الواجب اعتمادها من ناحية احتجاز الأشخاص وتوقيفهم ومعاينة وسائل النقل.

أما في اقليم طرابلس، فأقيم من ١٧ حزيران الى ٥ تموز برنامج تدريبي عن مكافحة التهريب الإجراءات الجمركية ذات الصلة – السلائف والمخدرات والأساليب المكنة للتعرف إليها، بالإضافة إلى دورات في المعلوماتية.

وركز البرنامج على تعريف المشاركين على أنواع السلائف والمخدرات وعلى كيفية التوضيب وطرق التهريب من لبنان وإليه، وعلى تزويدهم بلمحة عامة عن مختلف الشركاء في عملية مكافحة التهريب ودور قوى الأمن الداخلي وإدارة الجمارك ووزارة الصحة، وحثّهم على العمل لمكافحة تهريب السلائف والمخدرات من والى لبنان.

يعقوب: "غلوبل بلو" أطلقت مرحلة انتقالية من المشروع والتطبيق الكامل مرتبط بالتعديلات القانونية اللازمة

النظام الرقمي للتسوق من دون دفع الضريبة: وسيلة اضافية لـ"استرداد" السائح الى لبنان!

الوزيرة الحسن مع عدد من مسؤولي الوزارة والشركة

جو يعقوب

من المتوقع أن يساهم النظام الرقمي للتسوق من دون دفع الضريبة، الذي بدأت شركة "غلوبل بلو" Global Blue تطبيق المرحلة الأولى منه في لبنان، في "تحسين تجربة السياح لدى تسوقهم في لبنان، مما يزيد اعدادهم والمبالغ التي ينفقونها في البلد"، على ما رأت وزيرة المال ريّا الحسن لدى رعايتها قبل أشهر الاحتفال باطلاق هذا النظام.
واذا كان تطبيق هذا النظام كاملاً ينتظر اكتمال المستلزمات القانونية لذلك، فان المنافع المتوخاة منه كثيرة، ليس للسائح فحسب، الذي سيكون تسهيل اجراءات الاسترداد، وسيلة اضافية لـ"استرداده" الى لبنان وتشجيعه على القيام بزيارة أخرى له، بل كذلك ايضاً للقطاع التجاري اللبناني، وللادارة الجمركية.
"حديث المالية" استوضحت مدير "غلوبل بلو" في لبنان جو يعقوب عن هذه المنافع، وعن التفاصيل المتعلقة بهذا النظام، الذي سيكون لبنان من أولى الدول في العالم التي تطبقه.
وهنا نص المقابلة:

كيف بدأ هذا المشروع؟

قبل نحو سنتين، أطلقت "غلوبل بلو" مشروعاً لتطوير هيكلية تتيح اتمام معاملات التسوق من دون دفع الضريبة الكترونياً بالكامل، بدءاً من نقطة البيع، مروراً بموافقة الجمارك، ووصولاً الى نقطة استرداد الضريبة. وكان الهدف التوصل في نهاية المطاف الى الاستعاضة عن المعاملات الورقية بمعاملات رقمية والكترونية، وهو ما استلزم استحداث عدد من التطبيقات ذات الصلة.

التطبيق التجريبي لهذا المشروع بدأ في فنلندا في آب ٢٠٠٩ وانتهى في كانون الأول من السنة نفسها. وخلال هذه المرحلة، واصلنا العمل على اضافة ميزات جديدة الى برنامج التسوق من دون دفع الضريبة. وقد وضعنا نصب أعيننا اطلاق المرحلة التنفيذية في آب ٢٠١٠ وهذا ما حصل بالفعل. لقد بات لبنان اليوم من أولى الدول في العالم التي تتبنى حل التقليل من المستندات الورقية في عمليات استرداد مبالغ التسوق من دون دفع الضريبة.

هلا أوضحت لنا ماهية النظام الرقمي للتسوق من دون دفع الضريبة وكيفية تطبيقه؟

النظام الرقمي للتسوق من دون دفع الضريبة هو حل الكتروني بالكامل لعمليات الاسترداد، يقوم على التسجيل المسبق لبيانات السائح الكترونياً، وتخزين البيانات في نقاط البيع، والختم الجمركي الالكتروني لعمليات استرداد الضريبة. والنظام الرقمي للتسوق من دون دفع الضريبة لا يدخل أي تغييرات على عملية الاسترداد المعتادة، اذ أن الخطوات نفسها تبقى مطلوبة (التسوق، ختم الجمارك، والاسترداد)، لكن هذا النظام يمثل وسيلة أسرع لانجاز هذه الخطوات البسيطة، الكترونياً، مما يسهل عملية الاسترداد ويعجّلها، ويتيح كذلك مواكبة العصر الرقمي الذي يشهد تطوراً سريعاً.

ما هي الميزات الرئيسية للنظام الرقمي للتسوق من دون دفع الضريبة؟

الميزات الرئيسية تشمل التخزين المركزي للمعاملات، مما يتيح تتبعها ويلغي إحتمال عدم وضوح أي معلومات في شأن هذه المعاملات. كذلك فان النظام الرقمي للتسوق من دون دفع الضريبة يتيح تسجيل السياح مسبقاً، مما يعني أن اعطاء البيانات الشخصية يتم مرة واحدة فحسب، ويلغي تالياً الحاجة الى اعادة ادخال البيانات نفسها في كل مرة. والنظام الرقمي للتسوق من دون دفع الضريبة يسهل ايضاً عمل الجمارك، اذ يتيح الختم الرقمي للمعاملات، ويمكّن مسؤولي السلطات الجمركية الموجودين في الخدمة من الحصول على البيانات التي يحتاجون اليها لتحليل المعاملات على أساس القواعد المعمول بها.

ما هي منافع هذا النظام؟

المنافع متعددة وتتعلق بأكثر من جهة او قطاع. فبالنسبة الى السلطات الجمركية، هو يسهل لها ابلاغ كل مراكز التحقق من معاملات الاسترداد بأي تعديل للقواعد التي تتخذ على أساسها القرارات، ويمكن مراقبة قواعد عدة في وقت واحد. ويتيح استخدام التحليل التلقائي والأوتوماتيكي للقواعد، لعناصر الجمارك، "الاضاءة" على المعاملات التي تحتاج الى مزيد من الدرس. وبفضل النظام، سيكون في امكان السلطات الجمركية تطوير القواعد استناداً الى بيانات عملية، يمكن من خلالها، مثلاً، استنتاج اتجاهات سلوك السائح، وغير ذلك من المعطيات الاحصائية. ويوفر النظام الرقمي للسلطات الجمركية تجهيزاً أفضل يمكّنهم من مراقبة كل ما يتعلق بالتسوق من دون دفع الضريبة، ومن التعمّق في المعلومات عند الحاجة. أما في ما يتعلق بالسائح، فالمنافع تتمثل في أن عملية الاسترداد باتت تتطلب عدداً أقل من المستندات الورقية (نظراً الى أن المعاملات الالكترونية متصلة باستخدام وثيقة تعريف رقمية). وبالتالي، فان الحاجة الى مستندات

لقاءات الـ ENA للكوادر العليا في الادارة اللبنانية

إفادات... واستفادة

جاءت اتفاقية التعاون التي وقعتها وزيرة المال ريّا الحسن في أيلول الفائت مع مدير المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا برنار بوكو، لتتوج أكثر من عشر سنوات من التعاون بين معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي والمدرسة الفرنسية. هذا التعاون كان مثمراً، وساهم بفاعلية في عملية تطوير الادارة اللبنانية وبناء قدرات العاملين فيها، اذ أتاح لأكثر من ٥٠ من مسؤولي الوزارة ومدربي المعهد الاستفادة من دورات تدريبية قصيرة وزيارات دراسية لفرنسا، وأتاح كذلك اقامة استفادة نحو ٣٠٠ موظف ومسؤول من كل الادارات العامة اللبنانية، من حلقات وندوات ومحاضرات في لبنان تعرفوا من خلالها على المشاريع الاصلاحية والممارسات الفضلى المعتمدة في فرنسا من أجل تحديث الدولة وإدارة المال العام.

أحدث المستفيدين من هذه الندوات والمحاضرات، ١٩ من المسؤولين الكبار في الادارة اللبنانية، شاركوا في أربع لقاءات مع خبراء فرنسيين من آذار الى حزيران، ضمن اطار برنامج اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الادارة العامة اللبنانية، التي نظمها معهد باسل فليحان مع المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا بالشراكة مع سفارة فرنسا في لبنان وبدعمٍ من مصرفي "فرنسبنك" و"البنك اللبناني للتجارة".

إفادات المشاركة وزعت على المشاركين في احتفال أقيم في أيلول الفائت في متحف قيصر معوض في بيروت، تم خلاله الاعلان عن أن هذه اللقاءات ستستمر السنة المقبلة، لكن الأهم من الافادات، كانت الاستفادة التي تحققت للمشاركين من هذه اللقاءات.

فالمشاركون "اطّلعوا، من أهم الخبراء الفرنسيين، على أفضل المفاهيم والممارسات في ما يتعلق بمسارات تحديث الدولة، وتطبيق اللامركزية والقيادة وإدارة التغيير، وغير ذلك من المواضيع الراهنة"، على ما لاحظت وزيرة المال ريّا الحسن في الكلمة التي ألقتها نيابة عنها مديرة معهد باسل فليحان لمياء مبيّض البساط.

ورأت البساط في كلمتها الافتتاحية أن ٢٠ من كبار المسؤولين في الادارة اللبنانية "التقوا للمرة الاولى على المقاعد نفسها، لمتابعة ٤ حلقات دراسية ادرجت تحت عنوان كبير هو تحديث الدولة". واضافت أن "هؤلاء المسؤولين استحسنوا فكرة العمل معا للهدف نفسه، بحثا عن اداء افضل"، مشيرة الى أنهن "متعطشون للمعرفة والتعلم والانفتاح لخدمة الادارة، والعاملين معهم، والمواطنين، ولبنان".

من حفل اختتام البرنامج

واعتبرت مديرة المركز التربوي للبحوث والانماء الدكتورة ليلى فياض أن "هذه اللقاءات كانت تجربة جديدة وغير مألوفة في لبنان، واثبتت الحاجة الملحة اليها في ظل ورش الاصلاح المتعددة". وأملت في"ان تستمر هذه الدورات، نظراً الى الحاجة لاصلاح الهيكليات والممارسات في لبنان".

واستمرار هذه الدورات هو خبر أعلنته البساط، وأكده مدير المدرسة الوطنية للادارة برنار بوكو، الذي أبدى ارتياحه الى نجاح اللقاءات والى التوجه لاستمرارها السنة المقبلة، والى "تعزيز الشراكة بين المدرسة ومعهد باسل فليحان من خلال توقيع عقد اتفاق تعاون".

ولاحظ أن معهد باسل فليحان "لا يؤدي فحسب دورا في لبنان ولكن ايضا على المستوى الاقليمي".

وقال رئيس البعثة الثقافية في السفارة الفرنسية أوريليان لو شوفالييه إن"هذا البرنامج نموذج للعمل والتعاون المؤسساتي بين البلدين".

كذلك أبدى نائب رئيس مجلس ادارة "فرنسبنك" مديره العام عادل القصار الاستعداد للاستمرار في دعم هذه اللقاءات، اذ قال "عندما طلب منا ان نرعى هذه اللقاءات ابدينا فورا استعدادنا، ونريد ان نؤكد للمعهد المالي والسفارة الفرنسية ووزارة المال اننا تحت تصرفهم لمتابعة هذه المهمة، على أمل أن تؤدي مساهمتنا المتواضعة هذه الى بعض التحسن في الادارة العامة اللبنانية".

على كل حال، وزيرة المال ريّا الحسن أشارت في كلمتها الى أنها "واحدة من المبادرات الكثيرة التي تبذلها وزارة المال منذ أعوام لتطوير إدارتها، والمساهمة أيضاً في تعميم تجربتها التطويرية الناجحة على الادارة اللبنانية ككل".

وشددت على أن "وزارة المال أدركت منذ أعوام أهمية تعزيز كفايات الموظفين وخصوصا القياديين منهم، فباتت، من خلال معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، نموذجاً ريادياً على المستوى اللبناني، ومحرّكاً لعملية تحديث الادارة اللبنانية بشكل عام".

وأبرزت على أن "ورشة التطوير في وزارة المال، على كل المستويات، سواء من حيث القدرات البشرية، أو من حيث الأنظمة والقوانين والاجراءات، ليست وليدة اليوم بل هي تراكم لجهود جدّية مستمرة منذ أكثر من ١٥ عاماً، وقد بدأنا نرى نتائجها، ونلمس ثمارها".

واعتبرت أن "الإصلاح يكون بالبناء الصبور والمتواصل والعنيد للمؤسسات وبتوفير أفضل النصوص التشريعية والهيكليات التنظيمية والآليات الاجرائية والأهم الأهم العناصر البشرية الكفؤة والحيادية والملتزمة خدمة الناس والوطن".

وجددت"امتنان اللبنانيين لفرنسى"، شاكرة " للسفير دوني بييتون ولفريق السفارة الفرنسية جهودهم الكبيرة في هذا المجال". وقالت "إنني سعيدة وفخورة بما نحققه وبكون هذه المبادرات البناءة سوف تستمر في العام ٢٠١١، كما أنني سعيدة بمشاركة القطاع الخاص وهذا ليس غريبا عن كل من "فرنسبنك" و"البنك اللبناني للتجارة" وهما مصرفان عريقان يقودهما معالي الوزير عدنان القصار ومعالي الوزير موريس صحناوي. فبناء الدولة ومؤسساتها ورجالها ونسائها مسألة تشملها الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومعهما المجتمع المدني وجميع اللبنانيين، لأن الادارة العامة التي تتمتع بالكفاية والجدارة والنزاهة والشفافية، والتي تيسّر ولا تعسّر، ستعود بالخير والمنفعة على البلد ككل، وعلى اقتصاده، وعلى كل فرد من أبنائه".

محور لقاءات ٢٠١١:
إدارة السياسات العامة

تتمحور سلسلة اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الادارة اللبنانية لسنة ٢٠١١ على موضوع "ادارة السياسات العامة"، الذي تقع تحته مجموعة مواضيع فرعية هي:

١. وضع سياسة عامة وتنفيذها.
٢. المالية العامة كأداة للتطوير والنتائج.
٣. الوظيفة العامة اليوم: الأكلاف والتحديات والفرص.
٤. تدقيق السياسات العامة وتقويمها.

وفد فلسطيني زاره للافادة من تجربته "الرائدة"

الرمحي: نحن معجبون بتأثير معهد باسل فليحان في اداء وزارة المال اللبنانية

كتب منصور بوداغر

حلقة جديدة من التعاون بين وزارتي المال اللبنانية والفلسطينية شهدها شهر تموز الفائت، اذ قام وفد من وزارة المال في السلطة الفلسطينية بزيارة للبنان استمرت ثلاثة أيام، اطلع خلالها على كيفية عمل معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وعلى أنشطته في مجال التدريب والتواصل والدراسات، بهدف الافادة منها في انشاء معهد مالي فلسطيني.

الوفد ضم أربعة مديرين عامين من وزارة المال الفلسطينية هم المدير العام للعلاقات الخارجية مازن سليم مصطفى جاد الله والمدير العام للجمارك والضريبة على القيمة المضافة بشار أديب زكي أباظه والمدير العام للشؤون الادارية والمالية باسل عطيه محمد الرمحي ومستشارة وزير المال لشؤون التعليم والتدريب رنا ابراهيم موسى جاد الله. ورافق المسؤولين الفلسطينيين الأربعة فريق عمل وكالة التعاون التابعة لوزارة المال الفرنسية Adetef.

خلال احد الإجتماعات

الوفد الفلسطيني يتابع الشرح

وذكّر المدير العام للشؤون الماليّة والإداريّة في وزارة المال في السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة باسل الرمحي في مقابلة مع "حديث الماليّة" بأنّ إنشاء المعهد المالي الفلسطيني "بدأ بدعم مادي ومعنوي وتعاون كامل من وزارة المال الفرنسيّة وال"Adetef"، والمشروع مموّل من وزارة المال الفرنسيّة". وقال "لوجستياً تمّ شراء المبنى المخصّص للمعهد، ووزارة المال الفرنسيّة باشرت بوضع الأثاث الخاص به، وفي موازاة ذلك تبحث السلطة الفلسطينيّة عن مدير عام للمعهد بعد أن أعلّنا، وقد تقدّم عدد كبير من الطلبات لهذه الوظيفة، ولكن عمليّة اختيار المدير العام المناسب لم تنته بعد".

وأوضح الرمحي أنّ "السلطة الفلسطينيّة تتطلّع إلى دور ريادي للمعهد المالي المزمع إنشاؤه، وذلك لجهتين، الأولى هي تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنيّة بشكل عام وتحديداً لكل مؤسّساتها ووزاراتها، والثانية هي تحسين الأداء في القطاع الخاص بالإضافة إلى وزارة الماليّة".

وعن أوجه التعاون بين وزارتي الماليّة في لبنان وفلسطين، أشار الرمحي إلى أنّه "تمّ توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارتين العام الفائت (٢٠٠٩) وتحديداً مع معهد باسل فليحان". وإذ اعتبر أنّ معهد باسل فليحان هو "من دون شك تجربة رائدة للبنان"، لفت الرمحي إلى أنّه "حظي بإعجاب السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لأنّ له تجربة مهمّة ورائدة أثّرت في أداء وزارة المال اللبنانية كما لاحظنا في زيارتينا المرّة الفائتة وهذه المرّة أيضاً، كما اصبح له دور إقليمي ومؤثر من خلال شراكته مع دول المنطقة العربية وعدد كبير من الدول الأجنبيّة".

وأثنى الرمحي على "الأبحاث والدراسات التي أنجزها معهد باسل فليحان"، معرباً عن إعجاب الوفد "بمكتبة المعهد التي تؤدي دورها الفاعل في هذا المجال"، مؤكداً في هذا السياق أنّ "هذه التجربة سيتم نقلها إلى المعهد المالي الفلسطيني". وأضاف "مديرة المعهد السيدة لمياء البساط وفريق عملها يسهّلون عملنا ويؤمّنون كل ما نطلبه على أساس أن ننقل الخبرة التراكميّة للمعهد اللبناني إلى فلسطين".

وقال الرمحي إن الوفد اطلع خلال زيارته"على تجربة لبنان في كل من الجمارك والضريبة على القيمة المضافة التي هي أصلاً مطبّقة في فلسطين حتى قبل تطبيقها في لبنان، كما قام بزيارة ميدانيّة لوزارة الماليّة وتحديداً لدائرة الضريبة على القيمة المضافة حيث اطّلع على التجربة القائمة حالياً فيها والتي هي باعتقادنا تجربة رائدة". وأشار إلى أنّه في ما خصّ "التجربة اللبنانيّة الجمركيّة فهي تعتبر متقدّمة كثيراً وفيها عدد كبير من الأنظمة المتطوّرة والتي جاءت نتيجة خبرات تراكميّة طويلة للبنان وبالتعاون طبعاً مع دول محيطة في المنطقة كما مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد طلبنا الاستحصال على نسخة من هذه الأنظمة".

وفي ما خصّ الهيكليّة الماليّة والإداريّة الفلسطينيّة ومدى تشابهها مع مثيلتها اللبنانيّة، شدّد الرمحي على أنّ "التشابه كبير بين الهيكليّتين اللبنانيّة والفلسطينيّة، لاسيّما على مستوى ارتباط الموظّفين بالمديرين العامين وصولاً إلى الوزير، أو من حيث طريقة اتخاذ القرار". ولفت في هذا الإطار إلى أنّ "ثمة خصوصيّة فلسطينيّة في هذا المجال، اذ أن الدولة في لبنان قائمة وتقرّر بشكل غير مقيّد على عكس الحال مع السلطة الفلسطينيّة حيث أن ثمة بعض القيود عليها نظراً الى الوضع القائم حالياً". وأشار إلى أنّ "الهيكليّتين متشابهتان إلى حد يسمح لنا بتطوير العلاقات المتبادلة إلى أقصى حد، وباستفادة السلطة الفلسطينيّة من الخبرات المتراكمة للإدارة اللبنانيّة، وكذلك بإفادة الإدارة اللبنانيّة من الخبرة والمشاكل التي تعترض الإدارة الفلسطينيّة على هذا الصعيد".

وختم الرمحي بالقول إنّ "تبادل الخبرات سيستمر بين وزراة الماليّة الفلسطينيّة واللبنانيّة، ولكن نظراً الى صعوبة مجيء وفود لبنانيّة إلى فلسطين، فإنّ اللقاءات ستجري إما في لبنان وإما في بلد ثالث كالأردن وفق ما تقتضيه الحاجة وبالتنسيق مع الجانب اللبناني".

فريقنا الأحمر... قلوبنا معك

واخيراً، أصبح لفريق وزارة المالية لكرة القدم زيّ موحّد، شارك به أخيرا في في دورة كرة قدم مصغّرة (ميني فوتبول) للشركات والمؤسسات.
المشاركة ليست جديدة، اذا هي تحصل السنة الثالثة على التوالي، لكن المميز فيها هذه المرة هي ظهور منتخب المالية لناحية بزيّه الأحمر، الذي قدّمه الى الفريق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.
ويتألف منتخب الوزارة من الموظفين الآتية أسماؤهم:

- وليد الحجار + روجيه الحجل (مديرية الواردات)
- رؤوف نور الدين (المحاسبة والصناديق)
- طارق محمد (مديرية الصرفيات)
- دياب محمد (معهد باسل فليحان)
- أمين شحادة + بلال غملوش (كبار المكلفين)
- أحمد عمر + مازن شعبان (TVA)
- طوني كنعان + هشام خليفة + بشار الحجار (مالية جبل لبنان)
- حارس المرمى: محمد هاشم (من خارج الوزارة)

ويتألف الجهاز التدريبي: من مارون أبو سليمان وعلي عبدالله (TVA).

كتاب من المكتبة المالية

Manager avec la LOLF: pratiques de la nouvelle gestion publique

Xavier Inglebert.

Paris: Groupe Revue Fiduciaire, 2009

Promulguée le 1er août 2001, mise en place depuis le 1er janvier 2006, la loi organique relative aux lois de finances (LOLF) réforme en profondeur les cadres budgétaire et comptable de l'Etat français, dans le sillage de nombreux pays étrangers. Cette double réforme en porte une troisième: celle de la gestion publique. En promouvant le principe "un périmètre, un budget, un responsable", la LOLF introduit la culture de la performance dans l'administration française, et implique l'ensemble des agents de l'Etat. Cette deuxième édition de Manager avec la LOLF s'inscrit dans la continuité de la première: présenter de manière actualisée la LOLF et ses enjeux. Elle propose en outre des éléments de réponse concrets à la question suivante: comment utiliser la LOLF quand on est en situation de gestionnaire public? Cette question en appelle d'autres. Quelles libertés de gestion la LOLF offre-t-elle réellement aux responsables?

Comment pilote-t-on les crédits de masse salariale ou les investissements immobiliers avec la LOLF? Peut-on optimiser la relation entre LOLF et marchés publics? Quel sera l'impact du système d'information CHORUS sur la LOLF? Comment pratiquer le contrôle de gestion dans l'administration? L'introduction de méthodes de gestion issues du secteur privé est-elle contradictoire avec les valeurs du service public? Autant de sujets que cette synthèse, soucieuse de clarté, aborde avec la conviction que "manager aujourd'hui avec la LOLF revient à promouvoir, au sein des valeurs du service public, l'éthique de la responsabilité".
Cet ouvrage est destiné aux agents de l'Etat, aux étudiants de sciences politiques, de finances publiques, ainsi qu'à tout lecteur souhaitant mieux connaître l'influence de la LOLF sur la revue générale des politiques publiques et la réforme de l'Etat.

حياة الوزارة

تقاعد

أقامت مالية جبل لبنان في ٦ آب الفائت في مطعم Ancre (المعاملتين)، مأدبة غداء تكريمية للمراقب طانيوس شليطا (دائرة الاعتراضات) والمحرر الياس داغر (دائرة خدمات المكلفين) والملاحظ إبراهيم فارس (دائرة الضرائب النوعية) لمناسبة احالتهم على التقاعد.

زواج وخطوبة

- تمّ زفاف المراقب الرئيسي توفيق بوسرحال (مالية جبل لبنان–خدمات المكلفين) من الآنسة مادونا الخوري.
- تمّ زفاف المراقب حنا ناصح (مالية جبل لبنان–الاعتراضات) من الآنسة ميشيل انطون الرومي.

- تم زفاف المراقب في دائرة ضريبة الأملاك المبنية في بيروت عبد الكريم رمضان من السيدة فاتن محمود بحضور عدد كبير من الأهل والزملاء.

- تمّ خطوبة الزميل دياب محمد محمد (فريق عمل معهد باسل فليحان) من الآنسة دعاء عبد الهادي.

بنون وبنات

- رزق المراقب الرئيسي شربل البشعلاني (مالية جبل لبنان–تدقيق) مولودة سمّاها كلارا.
- رزقت المراقبة ساندرين زخيا (مالية جبل لبنان–الالتزام الضريبي) مولوداً سمّته أنطوني.
- رزق المراقب ميشال ابوماضي (مالية جبل لبنان–التدقيق) والمراقبة مايا جبور (مالية جبل لبنان–الالتزام الضريبي) مولودة سمّياها تريزيا.

افطار ضريبة الأملاك في بيروت

أقام موظفو دائرة ضريبة الأملاك المبنية في بيروت حفل إفطارهم السنوي في فندق فينيسيا بحضور رئيس الدائرة ومجموعة من المراقبين والمراقبين الرئيسيين. وسادت أجواء مميزة من المرح والسعادة أنست الحاضرين هموم العمل ومتاعبه.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، رولا درويش سابين حاتم، رانيا أبي حبيب، سوزان أبو شقرا، لانا نعمة، هدى كيلاني و مايا ملحم.
تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: المطبعة العربية

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/ ٤٢٥١٤٧ – ٠١/ ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/ ٤٢٦٨٦٠

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 39 l Octobre 2010 l www.if.org.lb

Un budget orienté vers la croissance

Pour la première fois depuis des années, le ministère des Finances a relevé le défi de compléter le projet de budget et de le transférer au Conseil des Ministres dans le cadre des délais constitutionnels. Le Conseil des Ministres a ainsi effectivement entamé la discussion du projet de budget pour l'exercice 2011 alors même que la commission parlementaire des Finances et du Budget examine toujours le projet de budget 2010.

En réalité, le projet de budget pour l'exercice 2011 émane de la volonté du gouvernement de préserver une croissance économique positive tout en œuvrant en parallèle à contenir la dette publique et à réduire le poids de la dette par rapport au PIB.

La croissance véritable dans le pays a progressé de près de 9% en 2009, contre 5% dans l'ensemble des pays arabes.

Le principal objectif des projets de budgets pour les exercices 2010 et 2011 est de promouvoir les facteurs d'essor économique et de développement afin de consolider cette tendance à la croissance, de la transformer en croissance durable et constante, et de renforcer la capacité de l'économie libanaise à faire face à d'éventuels surprises, renversements et autres défis.

À travers le budget, le gouvernement vise à limiter ces facteurs à la scène domestique, réduisant la dépendance de la croissance économique libanaise sur les facteurs externes et, par là, l'effet des fluctuations économiques et financières sur la scène étrangère, notamment au niveau régional.

Par ailleurs, le gouvernement désire que ces taux de croissance élevés se reflètent dans toutes les régions, contribuant à de nouvelles opportunités d'emploi à travers le Liban et élargissant les bénéfices économiques à tout le pays.

Pour ce faire et réaliser un taux de croissance élevé, le gouvernement a axé ses efforts sur deux plans: le premier consiste à promouvoir un environnement propice aux affaires, tandis que le second vise à élaborer un agenda de croissance afin de développer tous les secteurs de production.

Le projet de budget pour l'exercice 2011 permet au gouvernement de s'inscrire dans la continuité de la vision et de l'orientation sur lesquelles le projet de budget 2010 a été basé afin de favoriser la croissance par le développement continu de l'infrastructure économique nationale.

Pour résumer, c'est un budget orienté vers la croissance.

Raya al-Hassan
Ministre des Finances

In a survey conducted by Infopro

Training, publications, and library services of the IOF largely satisfactory to their users and…exceed expectations

The training, publications, and library services of the Institute of Finance (IOF) are largely satisfactory to their users, and in many cases exceed expectations.

This was the result of a satisfaction survey conducted by Infopro for The IOF.

The report of the survey, was issued in September.

The quantitative approach to address the objective of the study consists of Computer Assisted Telephone Interviews (CATI) with the users of IOF's training courses, publications, and library services.

The Training Assessment survey consists of a sample of 1,038 interviews with beneficiaries of the Institute's training courses.

Twenty in-depth interviews with Ministry of Finance department heads were carried out to determine the required skills and the effectiveness of IOF's trainings in improving the trainees' competences.

The 20 heads of departments interviewed belong to the following sub-divisions that service the public at the Ministry of Finance:

- Directorate of Revenues
- Directorate of Treasury and Public Debt
- Directorate of Expenditures
- VAT Directorate
- Customs Directorate
- Directorate of Budget
- Directorate of Public Accounting

Of the Institute's various activities, training is perhaps the most significant. Two-thirds of employees surveyed attend one to two training courses a year at the IOF.

Most employees feel that IOF training is more beneficial and better organized than training offered by other institutions. Both the trainees' and their supervisors' satisfaction was greatest with IOF staff, followed by its logistics and organization.

Over the last five years, half of the interviewed employees underwent technical training. It is the most common type of training and is viewed by the Ministry of Finance (MOF) Department Heads of as the most important, as it is in direct relation with their employees' work. It is also perceived by employees and managers as the sort of training that yields the most benefits. The other kinds of courses that most employees had in the five previous years were Information Technology (IT) and New Recruits training. New Recruits training has become more frequent over the last couple of years, as has training with external experts.

The trainees were pleased with the various courses they followed, mainly because the information was beneficial. The acquisition of new skills and the content of the training were also sources of satisfaction. Moreover, trainees liked the courses because they feel that they cover their job requirements.

Satisfaction was also derived from the professionalism of the trainers or their good performance.

Editée par:

المعهد معهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTERE DES FINANCES

Sommaire

La mission Arche: 5 axes de recommandations pour la Modernisation du marché boursier Libanais 2
Les rencontres des cadres dirigeants de la fonction publique seront poursuivies en 2011 en collaboration avec l'ENA 4

La mission Arche: 5 axes de recommandations pour la Modernisation du marché boursier Libanais

Un séminaire portant sur «la Modernisation du marché boursier Libanais» a été organisé au Grand Sérail en Juin 2010, sous le patronnage et en la présence du Premier Ministre M. Saad Hariri et de la Ministre des Finances de la République Libanaise Rayya el Hassan, ainsi que du Gouverneur de la Banque Centrale M. Riad Salameh.

Le Premier Ministre entre EL Hassan et Salameh

Une grande participation

Lors de ce séminaire, ont été présentées les premières conclusions de l'étude menée par la mission Arche, financée par le gouvernement français, et qui a pour objectif de proposer des solutions visant à la modernisation du Marché Boursier Libanais et d'en planifier leur mise en œuvre.
Les solutions proposées devront renforcer la bourse dans son rôle de moteur de développement économique du pays et la place du Liban dans l'économie financière de la région ainsi que favoriser l'intégration des institutions financières libanaises dans le contexte international.
La mission a démarré en janvier dernier et doit se terminer au mois de juin 2010. En mars, les experts ont présenté les conclusions provisoires de l'étude à Madame la Ministre des Finances de la République Libanaise Rayya el Hassan qui a suggéré l'organisation de ce séminaire.
Le séminaire a proposé des axes de réformes visant à faciliter le développement des activités des marchés de capitaux libanais en général et de la Bourse en particulier et discutera de la faisabilité de ce programme de réformes.
L'étude s'est construite autour de la rencontre des différents acteurs du marché financier libanais et prescripteurs, ainsi que des diverses expériences internationales.
L'étude présente ainsi un bilan de 150 pages, basé sur ces rencontres et expériences internationales, mettant en avant plusieurs recommandations, structurées au sein d'un programme perfectionné de développement. Le succès de ce projet est fonction de la mise en œuvre simultanée des ces initiatives, permettant de créer l'élan nécessaire à un tel changement.

Le rapport de 150 pages est lui divisé selon les deux parties suivantes:
Partie 1: le diagnostic; le Liban a une économie unique, caractérisée par une dette publique importante et un taux d'intérêt élevé, où existe un effet d'éviction, c'est-à-dire l'aspiration des revenus du secteur privé par le remboursement de la dette.
Le Liban possède également une diaspora active, qu'on ne peut négliger dans la solution pour moderniser le marché boursier.
Le pays doit passer d'une économie d'endettement à une économie permettant aux entreprises de trouver un financement direct au travers des marchés de capitaux.
Si le système bancaire est efficace, il demeure cependant ancré dans un caractère traditionnel.
Le problème est donc en partie macro-économique, il faut arriver à un rééquilibrage des activités. Pour cela, il faut travailler sur:

- Le développement d'une culture du business, encore insuffisante;
- L'amélioration de la transparence et la vision du long-terme;
- Primer l'aspect business à la vision juridique. Il faut dépasser le cadre légal et appliquer les réformes.
- Corriger les faiblesses de l'environnement institutionnel;
  - Manque d'indépendance;
  - Manque de culture commerciale dans le Bourse même, lié à son caractère public;
  - Absence de contrepartie centrale qui devrait devenir nécessaire avec la modernisation de la Bourse.
  - Plateforme technologique à remplacer;
  - Capacité financière limitée de la communauté des intermédiaires.

Le marché boursier est sous-développé, en contraste avec une économie forte. Ceci peut être en partie expliqué par un manque de substance, c'est-à-dire de diversification structurelle, d'activités, de produits, d'entreprises cotées. Il existe par ailleurs un manque de liquidité.

Partie 2: les recommandations; pour avancer vers un marché moderne, les réformes doivent prendre en compte simultanément la demande, l'offre et les intermédiaires, montrant ce qu'il dénomme les roues du changement exposé ci-dessous: 5 axes de recommandations ont été établis dans le rapport:

1. Modifier l'aspect culturel et environnemental

- Identifier un leader capable de mener à bien le projet;
- Transformer la Bourse de Beyrouth en une entité commerciale privée;
- Etablir une autorité de contrôle indépendante;
- Développer un programme d'éducation.

2. Ajouter de la substance aux échanges

- Privatiser par les échanges;
- Aider les petites et moyennes entreprises à se développer;
- Promouvoir le listing de firmes privées

D'autres participants

- Lancer de nouveaux produits commerciaux
- Développer les liens régionaux pour établir une place boursière attractive.

3. Améliorer la vision du long-terme

- Trouver un investisseur institutionnel central;
- Développer les programmes d'investissement à long-terme.

4. Transformer la stratégie du business du secteur bancaire

- Supporter les petites et moyennes entreprises;
- Enlever les contraintes légales et fiscales;
- Permettre un accès direct au marché.

5. Accompagner les mesures

- Améliorer le modèle du marché des changes;
- Simplifier les relations avec le dépositaire central;
- Héberger la plateforme dans un autre pays, mais politiquement peu envisageable.

Mme le Ministre El Hassan a remarqué dans son allocution finale que l'étude a clarifié le chemin à suivre pour développer les marchés financiers. Elle a considéré que cette étude «est importante pour l'économie et pour garantir des sources de financement pour les entreprises privées et publiques».
Elle a souligné la nécessité de «continuer de travailler sur le sujet pour faire avancer cette étude et pour la développer concrètement, et que tous les acteurs doivent travailler ensemble à la réalisation des différentes étapes à venir».

Le Ministère des Finances et l'Ambassade d'Italie lancent le projet de Renforcement des capacités en achats publics

De la réunion entre el Hassan et Checchia

S.E. La Ministre des Finances, Madame Raya El Hassan a présidé aujourd'hui mercredi, dans son bureau, en présence de S.E. l'Ambassadeur d'Italie au Liban, M. Gabriel Checchia, la réunion du comité de pilotage du projet de renforcement des capacités en achats publics, financé par le Gouvernement Italien à travers son ambassade au Liban.
Cette réunion a été l'occasion de présenter le projet et ses différentes composantes aux membres du comité de pilotage.
A noter que le comité de pilotage est composé du Directeur Général des Finances, M. Alain Bifani, de la Directrice de l'Institut des Finances Basil Fuleihan, Lamia Moubayed Bissat, du Directeur du projet PNUD au ministère des Finances, M. Chris de Clercq ainsi que du Directeur du Projet EFMIS rattaché au Ministère des Finances, M. Jacques Chaarawi.
M. Nabil Yamout, Conseiller du Ministre des Finances et la Conseillère près l'Ambassade d'Italie, Mme Sawsan Mehdi, ont également assisté à la réunion.
M. Checchia a insisté quant à l'importance du projet, confiant que cette initiative contribuera sans aucun doute à renforcer la confiance en les capacités techniques de l'administration libanaise. Il a ajouté que le projet permettra également aux experts italiens de se familiariser avec les procédures libanaises et favorisera l'échange d'expériences, au profit du renforcement de la coopération et des échanges futurs dans tous les domaines.
La ministre Hassan a, quant à elle, accueilli positivement l'initiative italienne et a remercié l'Ambassadeur Italien pour sa contribution à la croissance du volume de l'aide italienne au Liban, notamment à travers le bureau de coopération, pour son professionnalisme et sa réactivité aux projets de coopération.
A noter que le Ministère des Finances et l'Ambassade d'Italie au Liban avaient ratifié en mai dernier, un accord de coopération, à travers lequel le Gouvernement Italien allouerait 452,000 euros au Ministère des Finances pour le financement du projet de renforcement des capacités en achats publics.
Ce projet vise à renforcer les capacités des fonctionnaires des administrations publiques et des municipalités au Liban en vue de mieux gérer les achats publics au plan technique et opérationnel.
Le projet est composé d'une analyse des besoins en formation dans le domaine des achats publics et de l'organisation de programmes de formation spécialisés, en plus d'un plan d'information et de communication.
Ce projet sera conduit en collaboration avec les administrations concernées, notamment le bureau du Ministre d'Etat pour la Réforme Administrative et la Cour des Comptes.

Les rencontres des cadres dirigeants de la fonction publique seront poursuivies en 2011 en collaboration avec l'ENA

Lors de la cérémonie de clôture

19 cadres dirigeants première catégorie de la fonction publique libanaise ont reçu fin Septembre des diplômes de participation aux rencontres organisées par l'Institut Basil Fuleihan en collaboration avec l'École nationale d'administration (ENA) et l'ambassade de France au Liban.

Le programme a abordé les thèmes de la gestion moderne de l'action publique, de la gestion financière, de la GRH et d'outils de pilotage et de performance. Au total, 4 ont été organisés entre Mars et Juin 2010, traitant des Processus de Modernisation de l'Etat, des finances publiques comme instrument de modernisation de l'Etat, de la décentralisation et du rôle du leadership dans la gestion du changement.

La Cérémonie de clôture a été marquée par la présence du Directeur de l'Ecole Nationale d'Administration - France, M. Bernard Boucault, qui a annoncé que ces rencontres seront poursuivies L'année prochaine «sur des thématiques proches, mais en introduisant une part de renouvellement». ces rencontres vont bénéficier encore une fois du support de la Fransabank et la BLC Bank.

Mme Lamia Moubayed Bsat, directrice de l'Institut, représentant la ministre des Finances, Raya el-Hassan, a rappelé l'importance de la fonction publique, pilier dont dépend le bon fonctionnement d'un pays. Elle a toutefois précisé que «la fonction publique peut devenir un fardeau financier pour l'économie et les finances publiques si elle ne se développe pas et si elle n'accompagne pas le progrès.»

Selon la ministre, ces sessions découlent de l'une des initiatives prises il y a quelques années par le ministère des Finances pour développer son administration, dans le but d'étendre cette expérience réussie à toute l'administration libanaise.

Mme el-Hassan, toujours par l'intermédiaire de Mme Bsat, a indiqué que ces rencontres ont permis d'avancer sur le plan de la réforme de l'admnistration publique, soulignant que «la réforme ne peut se faire qu'en édifiant de manière patiente, continue et déterminée les institutions, en assurant les meilleurs textes législatifs et les meilleures structures réglementaires; l'élément le plus important restant bien sûr les ressources humaines, compétentes, impartiales et engagées au service des citoyens et de la nation».

Enfin, Mme Bsat a rappelé que cela fait près de 15 ans que l'Institut des finances contribue au renforcement des compétences opérationnelles des agents de l'État, en offrant «une expertise pointue dans le domaine de la formation professionnelle, de la communication publique et de la mise en réseau».

M. Boucault pendant sa visite a l'Institut

Signant l'accord de coopération avec M^me^ el Hassan

M^me^ la Ministre avec les participants au programme

Lors de la remise des attestations de participation

Le thème des Rencontres 2011: La Gestion des Politiques Publiques

L'édition 2011 des Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique Libanaise sont placées sous le grand thème de La Gestion des Politiques Publiques et ont pour sous-thèmes:

1. La conception et la mise en œuvre d'une politique publique
2. Les finances publiques instrument de modernisation et outil de performance
3. La fonction publique aujourd'hui: quels couts, quels défis, quelles opportunités?
4. Audit et évaluation des politiques publiques